

التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية

الملخص التنفيذي

سبتمبر 2020

* لا تمثل الآراء والمعلومات والبيانات الواردة بالتقرير رأي وزارة المالية، بل الجهات المصدرة لهذه المعلومات والبيانات، والمشار إليها بالتقرير.

يتناول تقرير شهر أكتوبر 2020، في قسمه الأول التطورات الاقتصادية المحلية، ما ورد بشأن الأداء الاقتصادي الكويتي المتوقع لعام 2020 و 2021، الوارد في آخر إصدار من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، الصادر في 13 أكتوبر العام الحالي. حيث خفّض التقرير معدل النمو الحقيقي المتوقع لعام 2020 ليكون (-8.1%)، بدلاً من (-1.1%) الوارد في تقرير شهر يونيو من نفس العام. مع تقدير معدل نمو حقيقي موجب لعام 2021 يقدر بنحو (+0.6%). وفي إطار أداء بقية أعضاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعتبر أقل معدل نمو حقيقي لعام 2020 هو في حالة عُمان (-10.0%)، والإمارات (-6.6%)، والسعودية (-5.4%)، والبحرين (-4.9%)، وقطر (-4.5%). علماً بأن جميع توقعات معدل النمو الحقيقي لدول المجلس لعام 2021 هي موجبة ما عدا عُمان بالسالب (-0.5%).

أما على مستوى توقعات وضع الحساب الجاري، بميزان المدفوعات، لعام 2020، فيقدر التقرير رصيماً لهذا الحساب، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يعادل (-6.8%)، واستمرار هذا التوقع السالب لعام 2021 (-2.8%) بعد انخفاضه بحدود الثلثين تقريباً. ولا تتمتع أيّاً من دول المجلس الأخرى برصيد موجب متوقع عام 2020 إلاّ الإمارات (+3.6%). واستمرار الرصيد السالب عام 2021 لجميع دول المجلس ما عدا قطر، والإمارات.

ثم ينتقل التقرير، ضمن التطورات الاقتصادية المحلية، إلى التطورات النقدية لشهر أغسطس الصادرة من بنك الكويت المركزي في 12 أكتوبر 2020. حيث حقق العرض النقدي (M2) نمواً شهرياً (يوليو/ أغسطس 2020)، وسنوياً (أغسطس 2019 / 2020). وتركزت العوامل وراء هذا النمو في التغيرات لصافي الأصول الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي، وكذلك في التغيرات في صافي الأصول المحلية. مع ارتفاع ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية بحوالي (+1.6%) شهرياً، و(+5.5%) سنوياً. إلاّ أن معدل نمو الودائع الحكومية اتجه للانخفاض (-0.4%) شهرياً، واتجه للارتفاع سنوياً (+4.4%). مع انخفاض معدل نمو الودائع بالعملة الأجنبية بالبنوك المحلية سنوياً (-14.2%)، بسبب انخفاض أسعار الفائدة على هذه الودائع أساساً، وارتفعت شهرياً (+4.0%).

وشملت التطورات النقدية التسهيلات الائتمانية والتي شهدت نمواً شهرياً (+0.7%)، وانخفاضاً شديداً على المستوى السنوي (-56.1%) بسبب آثار انتشار فيروس كورونا الذي لم يكن يعمل في العام الماضي. وتركّز أكبر النمو بالتسهيلات الائتمانية في "المؤسسات المالية غير المصرفية"، و"التسهيلات الشخصية". مع أكبر انخفاض في التسهيلات الممنوحة لقطاع النفط والغاز، والصناعة، والعقار، والقروض التجارية.

أما في حالة مؤشرات الأصول الاحتياطية الرسمية، فقد نمت بحوالي (+4.3%) شهرياً، و(+24.4%) سنوياً. واتسم معدل نمو مكونات هذه الأصول بالاستقرار شهرياً في حالات "احتياطي الذهب لدى صندوق النقد الدولي"، و"الذهب النقدي"، و"حقوق السحب الخاصة". مع ارتفاع مساهمة "العملة والودائع".

وفي مجال سلوك أسعار الفائدة على الودائع بأجل مختلفة فشهد معدل النمو الشهري، والسنوي، انخفاضاً، اتساقاً مع سياسة بنك الكويت المركزي التي اتجهت إلى تخفيض أسعار الخصم ومن ثم أسعار الفائدة. إلا أن الفجوة بين أسعار الودائع بالعملة المحلية، والدولار الأمريكي، لازالت لصالح الودائع بالعملة المحلية.

وتطرقت التطورات الاقتصادية المحلية، فيما بعد، إلى وضع سوق الأوراق المالية خلال سبتمبر 2020. حيث اتسمت المؤشرات، ولشهر الثاني بالأداء الجيد، والتي انتهت بالمنطقة الخضراء. وذلك بسبب شراء الأسهم القيادية (خاصة تلك الأسهم المقترح انضمامها لمؤشر "مورجان ستانلي" بحلول شهر نوفمبر من هذا العام). كما حقق السوق مكاسب رأسمالية، خلا سبتمبر، تفوق (990) مليون دينار، بعد وصول القيمة السوقية إلى حوالي (31.5) مليار دينار نهاية شهر سبتمبر. كما حققت قيمة التداول نمواً بلغ (56%) خلال الشهر المذكور. كما حقق عدد الأسهم المتداولة نمواً، شهرياً، بلغ (120%). أضف إلى ذلك حقق مؤشر السوق الأول نمواً شهرياً بلغ (2.8%)،

ومؤشر السوق الرئيسي (2.8%)، والمؤشر العام (2.85%). وفي حالة المؤشر الرئيسي للسوق بلغ النمو (3.2%).

وانتقلت التطورات المحلية، لاحقاً، إلى الإحاطة بوضع آخر معدل للتضخم خلال شهر أغسطس 2020، والذي وصل شهرياً إلى (0.43%)، وسنوياً إلى (2.18%). وتركّز أكبر ارتفاع بمعدل التضخم، شهرياً، في مجموعة "الترفيه والثقافة" (+1.45%)، ثم "الأغذية والمشروبات" (+1.32%). أما على أساس سنوي فيتركز أكبر معدل للتضخم في حالة مجموعة "السلع والخدمات العامة" (+5.51%)، و"الأغذية والمشروبات" (+5.02%).

وشهد سعر صرف الدينار الكويتي، خلال سبتمبر 2020، مقابل الدولار الأمريكي، نمواً بلغ (+0.26%) بين أول الشهر وآخر الشهر. وفي حالة سعر الصرف مقابل اليورو اتجه معدل النمو للانخفاض (-1.24%). أما سعر صرف الدينار مقابل الإسترليني فقد حقق، انخفاضاً، أيضاً، بلغ (-0.12%).

واهتم التقرير، بعد ذلك، بالقسم الثاني، التطورات النفطية. حيث أشار إلى التطورات الخاصة بالإنتاج، والذي وصل على مستوى منظمة أوبك إلى (24.11) مليون برميل/ يوم خلال سبتمبر 2020، وبانخفاض قدره (-0.05) مليون برميل/ يوم مقارنة بالشهر السابق، أغسطس. وتركّز أكبر ارتفاع بالإنتاج، خلال سبتمبر، في حالات ليبيا، والعراق، والسعودية، وفنزويلا، مع أكبر انخفاض في حالة الإمارات، وغينيا الاستوائية، والكابون. أما في حالة دولة الكويت فقد ارتفع الإنتاج بحوالي (7) ألف برميل/ يوم وليصل، خلال سبتمبر، إلى (2.292) مليون برميل/ يوم.

وفي مجال الأسعار، شهد شهر سبتمبر اتجاهاً للانخفاض، بعد أربعة أشهر من الارتفاع. ووصل سعر برميل سلّة أوبك المرجعي إلى (41.5) دولار/ يوم، وبانخفاض (3.65) دولار/ يوم عن شهر أغسطس السابق. وعلى مستوى دولة الكويت، وصل سعر برميل النفط المصدر، في سبتمبر، إلى (42.12) دولار/ برميل، وبانخفاض (2.96) دولار/ برميل مقارنة مع شهر أغسطس السابق.

وتطرق القسم الثاني، أيضاً، إلى المحددات التقليدية للسوق النفطي. فعلى مستوى معدل النمو الاقتصادي ظل معدل النمو المتوقع لعام 2020، حسب تقديرات شهر سبتمبر، عند (-4.1%)، وهو نفسه المقدّر خلال شهر أغسطس السابق. مع تحسّن توقعات النمو في الولايات المتحدة بحوالي (+0.9%). وكذلك تحسنه في حالة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو (+0.3%). وانخفاض التقدير للمملكة المتحدة بنحو (-0.2%). وكذلك في حالة اليابان حيث تم تخفيض معدل النمو بنحو (-0.2%)، وللهند بنحو (-1.3%). واستمرار معدل النمو الروسي كما هو (-4.9%).

أما توقعات الطلب على النفط عالمياً، لعام 2020 فقد انخفضت بنحو (9.47) مليون برميل/يوم وليستقر تقدير الطلب، حسب شهر سبتمبر، عند (90.29) مليون برميل. وفي حالة توقعات العرض النفطي (إنتاج السوائل في الدول غير الأعضاء في أوبك) فقد شهد ارتفاعاً، حسب تقديرات شهر سبتمبر، بنحو (0.31) مليون برميل/يوم، وليصل مجموع العرض في هذه الدول إلى (62.79) مليون برميل/يوم، وبانخفاض (-2.37) مليون برميل عن عام 2019.

أما التجارة النفطية، فقد اتجهت واردات الولايات المتحدة، خلال سبتمبر، إلى الانخفاض لتصل الواردات إلى (5.2) مليون برميل/يوم. مع انخفاض الواردات النفطية الصينية، خلال أغسطس، لتصل إلى (11.2) مليون برميل/يوم. مع انتعاش للواردات اليابانية لتصل إلى (2.4) مليون برميل/يوم خلال أغسطس وارتفاع الواردات الهندية لتصل إلى (3.6) مليون برميل في نفس الشهر المذكور، أغسطس.

وانخفض المخزون التجاري النفطي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خلال سبتمبر، على أساس شهري، بحوالي (20.7) مليون برميل وليستقر عند (3,204) مليون برميل. كما انخفض المخزون في الولايات المتحدة، لنفس الشهر، بحوالي (9.1) مليون برميل وليصل إلى (1,419) مليون برميل.

كما اتجه عدد الحفّارات النفطية، خلال سبتمبر 2020، للانخفاض (-31) حفّارة مقارنة مع شهر أغسطس السابق. وقد توزّع هذا الانخفاض بين دول أوبك (-14) حفّارة، والدول غير الأعضاء في أوبك (-17) حفّارة. وتركز أكبر انخفاض في الجزائر (-8) حفّارة، وليبيا والإمارات (-4) حفّارة. مع أكبر عدد ارتفاع في حالة الولايات المتحدة وكندا (+7) حفّارة، والنرويج (+5) حفّارة.

وأخيراً اهتم القسم الثالث، التطورات الاقتصادية العالمية، بأخر المؤشرات الاقتصادية الكلية للولايات المتحدة والتي شهد معدل نموها الحقيقي في الربع الثاني من عام 2020، وفقاً للتقدير "الثالث"، انخفاضاً بلغ (-31.4%) على أساس سنوي. مع ارتفاع معدل التضخم لشهر سبتمبر، للمناطق الحضرية بنحو (+0.2%). أما معدل البطالة فقد وصل لنفس الشهر إلى (7.9%)، وانخفاض عدد العاطلين بنحو مليون عام مقارنة بالشهر السابق.

وفي حالة الاتحاد الأوروبي حقق الحساب الجاري فائضاً للربع الثاني من عام 2020، بلغ (82.9) مليار يورو للمجموعة الأوروبية (حوالي 2.7% من الناتج الإجمالي المحلي) مع انخفاض في الفائض في الحساب السلعي لـ (48.9) مليار يورو، وتحوّل العجز في الحساب الخدمي إلى فائض (+248) مليار يورو. ونفس الاتجاه في الحساب الأولي، فائض بقيمة (+248) مليار يورو. مع ارتفاع العجز بالحساب الثانوي ليصل إلى (-15.5) مليار يورو.

وتطرق التقرير الى أحد أهم مؤشرات انتعاش الاقتصاد الصيني، أي الرقم القياسي لمشتريات المدراء الصناعيين (PMI) وغير الصناعيين، باعتبار الصين من أهم مستوردي النفط الخام الكويتي. حيث ارتفع الرقم الأول، الخاص بالصناعيين، خلال شهر سبتمبر 2020، بنحو (0.5%) مقارنة بالشهر السابق، وليصل الى (51.5%). ونفس الانتعاش يسري على الرقم الثاني، لغير الصناعيين، والذي ارتفع بنحو (0.7%)، ليصل، في سبتمبر الى (55.9%).